

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧

يربط موازنة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

للسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ بمبلغ ١٩٥٣٨٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وتسعون مليوناً وثلاثمائة واثنيان وثمانون ألف جنيه لغيره) وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ بمبلغ ١٨٦٨٢٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وثمانون مليوناً وثمانمائة واثنيان وعشرون ألف جنيه (إلا غيراً) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ١٩٦١٢٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثاني : نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٦٧٢١٠٠٠٠ جنيه ،
منه مبلغ ٥١٤٣٨٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ بمبلغ ٨٥٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وخمسمائة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٨٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٧٦٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٨٧ / ١٩٨٨ بمبلغ ١٨٦٨٢٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة وثمانون مليوناً وثمانمائة واثنيان وعشرون ألف جنيه) وكلها
بالباب الثاني من الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٨٥٦٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره ثمانية ملايين ونحو سائة وستون ألف جنيهه) وكلها بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التاشيرات العامة الملحقه بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ على هذه الهيئة وبما لا يتعارض مع القانون المنشىء للهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز اوزير المالية او من يفوضه تعديل موازنة الهيئة بما يخص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب دلى المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٧

يجمع هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من أقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٧)

موازنة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ تابع (أ) في ٢ يولي سنة ١٩٨٧ ١٤

١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		البيان
حجبه	حجبه	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	
١٦٨٧٥٤٠٠٠	١٨٦٨٢٢٠٠٠	١٤٨٢٩٠٠٠	١٩٩١٢٠٠٠	باب ١ - أجور
٤٦٤٨٠٠٠	٨٥٦٠٠٠٠	١٥٣٩٢٥٠٠	١٦٧٧١٠٠٠	باب ٢ - نفقات تجارية وتحويلات تجارية (منه مبلغ ٥١٤٣٨٠٠٠ فائض حكومة)
١٦٨٧٥٤٠٠٠	١٨٦٨٢٢٠٠٠	١٦٨٧٥٤٠٠٠	١٨٦٨٢٢٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
٤٦٤٨٠٠٠	٨٥٦٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠٠	باب ٣ - استخدامات استثمارية
٤٦٤٨٠٠٠	٨٥٦٠٠٠٠	٢٨٩٨٠٠٠	٢٧٦٠٠٠٠	باب ٤ - تحويلات وأسمالية
٤٦٤٨٠٠٠	٨٥٦٠٠٠٠	٤٦٤٨٠٠٠	٨٥٦٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
١٧٣٤٠٢٠٠٠	١٩٥٣٨٢٠٠٠	١٧٣٤٠٢٠٠٠	١٩٥٣٨٢٠٠٠	أجمالي الاستخدامات

البيان

البيان